

ملخص تنفيذي

هذا التقرير هو الإصدار الثالث من سلسلة التقارير السنوية عن تنافسية الاقتصاد الكويتي، وهي سلسلة بدأت في عام 2006 مع نشر تقرير 2005-2006، تبعه الإصدار الثاني لتقرير 2006-2007 الذي صدر في عام 2007. وقام بإعداد هذا التقرير فريق فني من وحدة الاستشارات بمركز التميز في الإدارة بالنيابة عن لجنة الكويت الوطنية للتنافسية بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة بالكويت. والهدف العام من هذا التقرير الثالث هو تقديم تحديث شامل حول القضايا المهمة وذات الصلة بتنافسية الاقتصاد الكويتي، ويستند التحليل الذي أجري في هذا التقرير إلى تقرير التنافسية العالمية الذي يقوم نشره المنتدى الاقتصادي العالمي.

يتألف التقرير من أربعة فصول؛ حيث يقدم الفصل الأول معلومات عامة عن الوضع الحالي للاقتصاد الكويتي وتقيماً للمناخ الاقتصادي الكلي السائد لممارسة الأعمال في دولة الكويت، كما يقدم وصفاً مختصراً لملامح الاقتصاد الكويتي مع خلفية عامة عن الأداء الاقتصادي الكلي الحالي وذلك فيما يتعلق بمعدلاتالنمو الاقتصادي والتضخم والمالية العامة والقطاع النقدي، كما يلقي الضوء على أهم التطورات الإيجابية في الاقتصاد الكويتي الناتجة أساساً من زيادة أسعار النفط في أسواق النفط العالمية وكذلك تحليلاً للمشاكل الهيكلية التي ظل الاقتصاد الكويتي يعاني منها، وأهم هذه المشاكل هي:

1. الدور المسيطر للقطاع العام في النشاط الاقتصادي.
2. نقص التنوع في قاعدة الإنتاج في الاقتصاد.
3. أوجه التناقض المالية الخاصة باعتماد الإيرادات الحكومية على العائد النفطي.
4. الطبيعة المزدوجة لسوق العمل.
5. عدم الكفاءة الشديدة الناشئة عن سياسات التسعير الحالية للخدمات العامة والمرافق لدولة الكويت

أما الفصل الثاني من التقرير فيقوم بتحليل مؤشرين أساسيين من مؤشرات التنافسية العالمية لعام 2007 - 2008؛ وهما مؤشر تنافسية الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمية، أما بالنسبة لمؤشر تنافسية الأعمال - كما هو موضح في جدول رقم 1 فيما يلي، فيبين التحليل وضع تنافسية الكويت بين قائمة دول التقرير العالمي للتنافسية، حيث تحتل المركز 49 بينما احتلت المركز 11 بين دول عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (حيث تأتي متقدمة على المملكة العربية السعودية فقط). ويتضح من

ذلك أن الكويت لا تزال متأخرة عن مثيلاتها من الدول ذات الخصائص الشبيهة في المنطقة مثل (قطر ودولة الإمارات العربية
وعمان والبحرين)، ومتأخرة عن دول أخرى مثل (استونيا - سلوفينيا - وجمهورية سلوفاكيا). وكذلك متأخرة أيضاً عن دول
النموذج الأمثل (النرويج وسنغافورة).

جدول 1: الترتيب بالنسبة لمؤشر تنافسية الأعمال

الدولة	ترتيب التقرير العالمي للتنافسية	ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية
سنغافورة	9	1
النرويج	13	2
استونيا	26	3
الإمارات العربية المتحدة	28	4
قطر	33	5
سلوفينيا	35	6
عمان	38	7
البحرين	43	8
جمهورية سلوفاكيا	44	9
قبرص	45	10
الكويت	49	11
السعودية	51	12

وبالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية، فإن جدول رقم 2 يوضح أن ترتيب الكويت بين قائمة دول التقرير العالمي

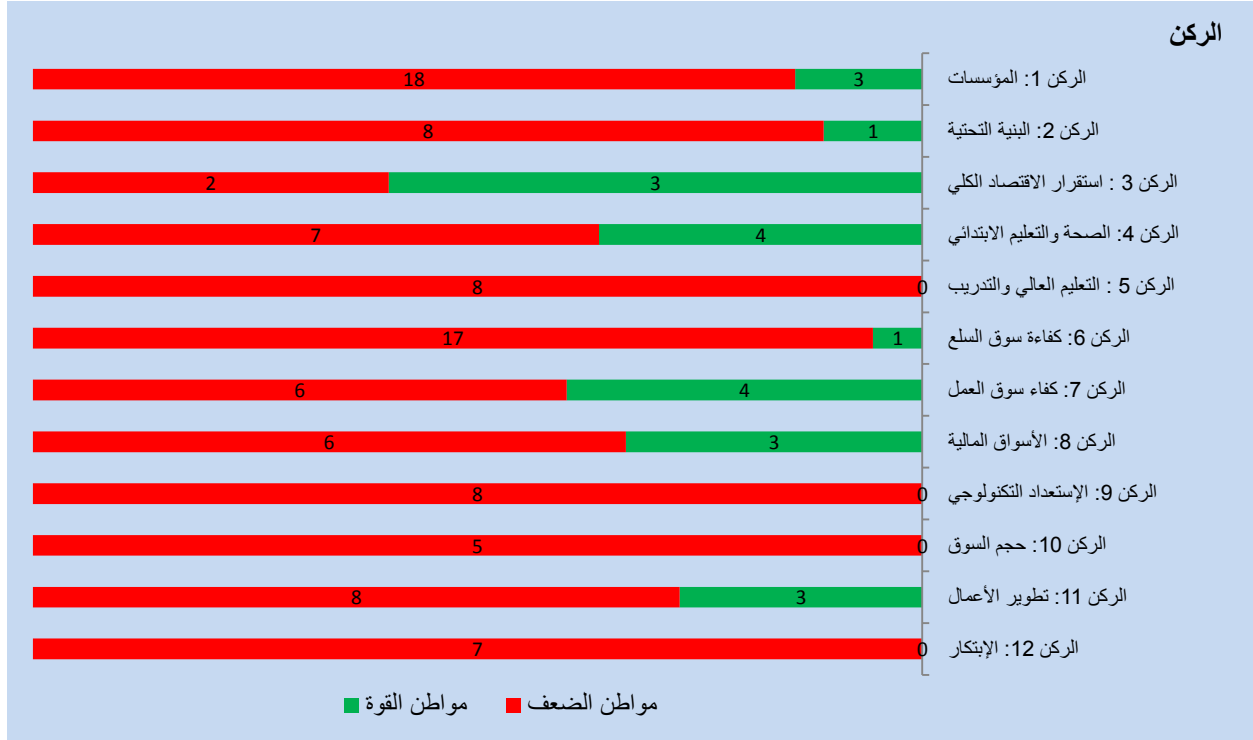
للتنافسية هو 30، كما تحتل المركز الرابع بين دول عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية (متقدمة على كل دول المنطقة).

جدول 2: الترتيب بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية

ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية	ترتيب التقرير العالمي للتنافسية	الدولة
1	7	سنغافورة
2	16	النرويج
3	27	استونيا
4	30	الكويت
5	31	قطر
6	35	السعودية
7	37	دولة الإمارات العربية
8	39	سلوفينيا
9	41	جمهورية سلوفاكيا
10	42	عمان
11	43	البحرين
12	45	قبرص

ويتناول الفصل الثاني من هذا التقرير مواطن القوة والضعف لتنافسية الكويت. فوفقاً لهذا التقرير فإن جميع مؤشرات التنافسية التي تحصل على ترتيب أقل من 30 تعتبر نقاط قوة للاقتصاد الكويتي. أما جميع عوامل التنافسية الأخرى التي تحصل على ترتيب 30 أو أعلى فتشكل نقاط ضعف. ويظهر الشكل 1 تحليلاً مقارناً بين مواطن القوة والضعف بالنسبة لكل ركن. فعوامل القوة تمثل ستة أركان من الإثني عشر ركناً لمؤشر التنافسية العالمية. فالأعمدة أرقام 5,9,10 و 12 تحتوي على عوامل الضعف للاقتصاد الكويتي. وبالنسبة للاركان 1,2,6 نجد أن عوامل الضعف تشكل 85% من إجمالي العوامل للركن. وقد سجل الركن الثالث أعلى نسبة لمواطن القوة وهي 60%. وبشكل عام يبدو من هذا التحليل أن الاقتصاد الكويتي يتسم بزيادة عوامل الضعف نسبياً عن عوامل القوة.

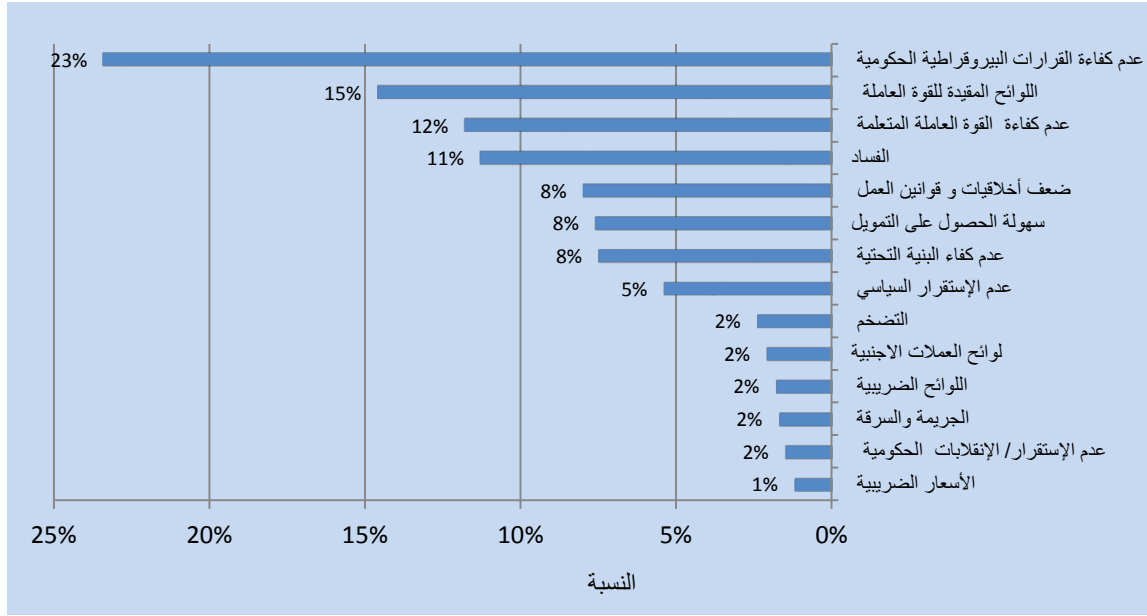
الشكل 1: تحليل مقارن بين مواطن القوة والضعف



كذلك يشتمل الفصل الثاني أيضا على تحليل للأداء النسبي لدولة الكويت بالنسبة لمؤشري التنافسية "مؤشر تنافسية الأعمال" و "مؤشر التنافسية العالمية" خلال العامين الماضيين؛ حيث يقدم هذا الجزء تحليلا مقارنا يستند إلى ترتيب الكويت في التقريرين العالميين للتنافسية اللذين صدرا في عامي 2007/2006 و 2008/2007. ومن هذا التحليل يتضح أن الوضع التنافسي العام للكويت لم يتحسن بصورة جوهرية؛ إذ ما زالت الكويت متخلفة عن معظم دول عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية. وبالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية لعام 2008/2007 سجل وضع الكويت تحسنا نسبيا بالنسبة لعينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية .

ويختتم هذا الفصل بتناول العوامل الأكثر تعقيدا التي تواجه قطاع الأعمال في دولة الكويت من وجهة نظر الرؤساء التنفيذيين ومديري الشركات التي تعمل في الكويت. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن الإجراءات البيروقراطية الحكومية غير الفعالة ظلت في مقدمة أكثر العوامل تعقيدا للعام الثالث على التوالي كما يتضح من الشكل رقم 2.

الشكل 2: العوامل الأكثر تعقيدا لممارسة الأعمال في الكويت



ويقدم الفصل الثالث من التقرير تحليل سواط (SWOT) لمواطن القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات المتعلقة

بتنافسية دولة الكويت. ويوضح هذا التحليل أن أهم مواطن القوة تتمثل في:

- وضع مالي قوي
- معدل ادخار قومي مرتفع نسبيا
- انخفاض هامش معدل الفائدة
- نمو مرتفع لإجمالي الناتج المحلي (مقيما بتعادل القوة الشرائية PPP)
- ميزان مدفوعات قوي
- زيادة في حجم الأصول الخارجية
- بنية مواصلات جيدة
- جودة مصادر إمداد الكهرباء والماء
- جودة خدمات الإنترنت والاتصالات

- وفرة نسبية في الموارد المخصصة للتعليم والصحة
- توافر المؤسسات التعليمية الخاصة ثنائية اللغة
- توافر أحدث وسائل التكنولوجيا
- توافر علماء ومهندسين مؤهلين
- انخفاض الضرائب على الأعمال المحلية
- أن الأعمال موجهة إلى العملاء بالشكل عام
- نظام مصرفي قوي نسبياً
- انخفاض قيود التجارة
- عدم وجود قيود على تدفق رأس المال
- نظام قضائي مستقل نسبياً
- انخفاض تكاليف الأعمال الناجمة عن الجريمة والعنف
- خدمات جيدة لجهاز الشرطة في حماية قطاع الأعمال ضد الأنشطة الإجرامية
- حقوق ملكية محددة ومحمية نسبياً وسائل إعلام حرة نسبياً
- نظام ديمقراطي
- بدء الحرب على الفساد
- إصلاح اقتصادي مستمر

على الجانب الآخر تتمثل مواطن الضعف التي حددها هذا التحليل فيما يلي:

- الاعتماد الكبير على قطاع النفط
- ارتفاع معدلات التضخم
- صغر حجم السوق المحلي نسبياً
- ارتفاع الطلب العام على الأموال العامة

- انخفاض سعة وكفاءة تسهيلات المواني
- معوقات امدادات الكهرباء في أثناء فترة الذروة (فصل الصيف)
- انخفاض جودة التعليم الابتدائي
- انخفاض جودة مناهج الرياضيات والعلوم
- محدودية استخدام الإنترنت في المدارس
- عدم كفاءة كليات الإدارة
- عدم كفاءة القوانين التي تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT
- عدم كفاية نقل التكنولوجيا المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر FDI
- قلة عدد المشتركين في شبكات الإنترنت
- محدودية الابتكارات
- انخفاض إنفاق الشركات على البحث والتطوير .
- اعتماد شراء الحكومة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة بالشكل أساسي على السعر (وليس على الابتكار)
- ارتفاع تكاليف فصل العمال
- عدم ارتباط الأجور بالإنتاجية
- انخفاض الاعتماد على الإدارة المهنية المتخصصة.
- سيطرة عدد محدود من مجموعات الأعمال على السوق
- عدم فعالية قوانين مكافحة الاحتكار
- كثرة الإجراءات/ الوقت المطلوب لبدء عمل جديد.
- ارتفاع تكلفة السياسات الزراعية.
- تقتصر الملكية الأجنبية غالباً على امتلاك نسبة صغيرة من الاسهم
- عدم تشجيع القوانين للإستثمار الأجنبي المباشر

- عدم كفاءة الإجراءات الجمركية وبطئها
- انخفاض مستوى كفاءة الأسواق المالية مقارنة بالمعايير الدولية
- انخفاض فعالية لوائح بورصة الأوراق المالية
- ضعف تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية
- سوء استغلال الأموال العامة بسبب الفساد
- عدم ثقة الجمهور في الساسة
- المحاباة في القرارات الحكومية
- الهدر المفرط في الإنفاق الحكومي
- ارتفاع أعباء الالتزام بالمتطلبات الإدارية
- نقص الشفافية الحكومية في صناعة السياسات الخاصة بقطاع الاعمال
- ارتفاع تكاليف الارهاب على قطاع الاعمال
- عدم فعالية مجالس الإدارة

أما بالنسبة للفرص فإنه من الممكن تحديد العوامل التالية بوصفها تمثل فرصا لتنافسية الكويت :

- تكامل دول مجلس التعاون: العمل على تطوير فرص التكامل وتحسينها.
- استمرار تماسك الأسواق العالمية للنفط، فالأسعار لا تزال مرتفعة مقارنة بمستوياتها التاريخية؛ نتيجة لزيادة الطلب من دول غير تقليدية (كالصين والهند ودول مستوردة أخرى في آسيا).
- إمكانية توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول أخرى.
- تبني سياسة الأجواء المفتوحة.
- العمل على تعزيز الوضع الإقليمي للكويت بوصفها:
 - مركزا لإعادة التصدير في الشرق الأوسط لمناطق أخرى من العالم.
 - مركزا ماليا إقليميا.

وأخيرا فإنه بالنسبة للتهديدات، يمكن تحديد العوامل التالية بوصفها تمثل تهديدات خارجية لتنافسية الكويت:

- التعرض للتضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار الواردات.
- استمرار التدهور في الهيكل الحالي للسكان نحو العمال الوافدين منخفضي المهارات.
- عدم استقرار إقليمي نتيجة لاحتمال وقوع النزاعات التالية:
 - العراق: انتشار العنف والقتال بين الطوائف المختلفة.
 - إيران: الضغوط الدولية لوقف الأنشطة النووية، واحتمال حدوث نزاع عسكري إيراني أمريكي.
 - فلسطين: استمرار النزاع الفلسطيني/الإسرائيلي والفلسطيني/الفلسطيني، مع غياب احتمالات التوصل لحل للصراع الفلسطيني/الإسرائيلي.
 - لبنان: عدم الاستقرار السياسي في أعقاب الحرب مع إسرائيل.
 - سوريا: الصراع المتوقع بين سوريا/إسرائيل، وسوريا/الولايات المتحدة.
- الزيادة المحتملة في التكاليف على الشركات نتيجة لتزايد التهديدات الإرهابية في المنطقة.

أما الفصل الأخير فقد خصص للقضايا المرتبطة بالسياسة، حيث يلقي الضوء على الإجراءات التي يجب أن تتخذها الكويت في القطاعات المختلفة لتحسين تنافسياتها. وبشكل أكثر تفصيلا فإن الفصل يقدم ستة محاور للسياسة، تتشابه فكرتها الأساسية مع تلك التي تم تقديمها في التقرير السابق في 2007/2006:

الإدارة الكفاء للاقتصاد

تتمثل أهم القضايا التي طرحت في هذا الخصوص في الآتي:

- الحد من البيروقراطية.
- اللامركزية في عملية صنع القرار.
- اصلاح نظام الضرائب والدعم.
- ضمان درجة أكبر من المحاسبة في المؤسسات العامة والخاصة.

- ترشيد استخدام الأموال العامة لتخفيض مستويات الهدر.
- تعاون أفضل بين الحكومة والبرلمان.

تحسين البنى التحتية من خلال الاستثمار في رأس المال المادي

وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل رفع مستويات الخدمات بما يساير أرقى المعايير، وبصفة خاصة بالنسبة إلى الآتي :

- تحسين خدمات الموانئ.
- تحسين شبكة الاتصالات.
- توسيع شبكات المياه والكهرباء، وتعزيز كفاءة الإنتاج والتوزيع والاستخدام.

إعادة هيكلة النظام التعليمي من أجل تحسين نوعية رأس المال البشري

هناك حاجة لاتخاذ إجراءات لتحسين الكفاءة العامة للتعليم وبصفة خاصة بالنسبة للجوانب التالية:

- تحسين نوعية التعليم.
- رفع معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة.
- تحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم.
- تحسين نوعية هيئات التدريس.
- تحسين الكفاءة الخارجية لنظام التعليم.
- زيادة دور القطاع الخاص في التعليم والتدريب.

العمل على توسعة البنية التحتية العلمية والتقنية من أجل تعزيز رأس المال المعرفي وذلك من خلال:

- زيادة الإنفاق الوطني على البحث والتطوير.
- تقوية العلاقات بين الصناعة وقطاعات البحث العلمي.
- زيادة القدرة الابتكارية.

- إنشاء مجمع قومي لأصحاب لمواهب.

سن القوانين الضرورية لتعزيز تكوين رأس المال بالنسبة لهذا الإطار السياسي هناك حاجة لبذل الجهود من أجل :

- ضمان الشفافية ووضع إطار تنظيمي وتبني قوانين جديدة لمكافحة الفساد
- تعزيز عمل منظمات المجتمع المدني
- ضمان حرية الصحافة
- تعزيز الحريات والحقوق المدنية

العمل على تحسين بيئة الأعمال من أجل تقوية القطاع الخاص وذلك من خلال:

- تنويع الهيكل الاقتصادي.
- الاعتماد بصورة أكبر على نظم السوق.
- تسريع مشاركة القطاع الخاص.
- تنمية سوق المال بصورة أكبر.
- العمل على زيادة مستويات الكفاءة في إدارة الأعمال.
- ضمان حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية.
- تطبيق قانون مكافحة الاحتكار.

العمل على تقوية أخلاقيات الأعمال والقوانين ذات الصلة وذلك من خلال:

- تفعيل المزيد من الشفافية.
- إصدار قوانين مكافحة الفساد.
- إنشاء لجنة خاصة لمكافحة الفساد.
- إنشاء محكمة خاصة لمكافحة الفساد.

وأخيراً فإن الفصل الرابع والأخير يقدم قائمة بالإجراءات العلاجية التي تعمل على تحديد الجوانب الملحة الواجب التعامل معها، والإجراءات التي يجي أن تتخذها السلطات في هذا الخصوص. وينبغي أن نلاحظ أن قائمة الإجراءات العلاجية في هذا التقرير لا تختلف كثيراً عن تقرير العام الماضي.